الشريعان مديراً عاماً بـ«المباني»

أعلنت شركة المباني عن تعيين م.وليد خالد الشريعان مديرا عاما للشركة اعتبارا من اليوم. وشغل الشريعان الحاصل على شهادة البكالوريوس بالهندسة الصناعية من الولايات المتحدة الأميركية عام 1984 منصب نائب مدير عام شركة المباني لعدة سنوات. وتقلد الشريعان عددا من المناصب القيادية في عدد من الشركات الخاصة والحكومية.

نائب رئيس المفوضين:387 مخالفة.. 55٪ منها انتهت بتنبيه المتداول و20٪ حُفظت بالنيابة

الجزاف: «هيئة الأسواق» غير متعسفة .. مرنة ومنفتحة

محمود فاروق

في أول تصريح لهيئة أسواق المال عقب الجدل حول تعديلات بعض مواد قانون الهيئة، قال نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية د.مهدي الجزاف ان اي تعديلات علي قانون الهيئة سيتم وفق الصالح العام بهدف تحقيق الاستراتيجية العامة، حيث ان القانون يعتبر شأنه شأن اي قانون آخر ومن الممكن الا يكون مثاليا في كل أوجهه.

وحول ما يدور بمجلس الأمة من مطالبات لتعديل القانون، قال الجزاف: «ان نواب مجلس الامة يبذلون جهدا كبيرا يشكرون عليه ، وليس هناك قانون كامل 100٪ فالقانون من وضع البشر قد يحتاج إلى تعديل بين الحين والآخر».

واضاف قائلا: «القانون يطبق منذ 3 سنوات ونصف وهناك جوانب معينة من القانون لم تفعل، فعلى سبيل المثال لم تتم أي عملية اندماج واحدة منذ أن تم تطبيق القانون، مع الأخذ في الاعتبار ان هناك العديد من عمليات الاستحواذ تمت خلال الفترة الماضية، فالآن نحن بين أمرين تطبيق قانون نتعلم منه وبعد فترة نقوم بتعديله (إصلاحه) أو نغير فيه دون تطبيقه».

وقت مناسب للتعديل

وذكر « أن الهيئة ترى ان الوقت الأنسب للتعديل يتزامن مع عمر المجلس الأول للمفوضين (5 سنوات)، اذ بعد 3 سنوات ونصف السنة من عمر المجلس لاحظنا ان هناك بعض مواد القانون ربما لم يوفق فيها المشرع وكان ينبغي ان توضع بشكل اكثر تفصيلا».

واضاف ان الهيئة كانت لديها ملاحظات على مواد متعلقة بالاستحواذ والتخصيص. وفي سؤال عما اذا كان ذلك عائقا امام تنفيذ ذلك، اجاب: لم يمنع ذلك عملية التنفيذ إلا انه كان ينبغي صياغتها بشكل أوضح»، ثم استدرك: «عملية التغيير المستمر دون التطبيق ربما لا تعطي النتيجة المرجوة».

وجاءت تصريحات الجزاف على هامش افتتاحه ورشة عمل حول «تنظيم انشطة الأوراق المالية» بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية الأميركية، حيث تعمل هيئة الأسواق على تطوير كوادرها مع خبراء عالميين كأحد اهداف المرحلة التأسيسية التي تمر بها.

نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة اسواق المال د.مهدي الجزاف

مرونة لتطبيق الحوكمة

وسألت «الأنباء» حول ملف آخر كان مثار جدل في الفترة الأخيرة ظهر بعد اللقاء بين غرفة التجارة والصناعة وهيئة الأسواق، حيث طالبت «الغرفة» كممثلة عن الشركات بمرونة في تطبيق معايير الحوكمة.

وقال الجزاف: «ان تعليمات الحوكمة صدرت في يونيو 2013 واعطت مهلة للتنفيذ حتى نهاية العام الحالي وبالتحديد ديسمبر 2014، على ان تقدم الشركات المرخص لها في كل ربع سنوي، وقد صدر التقرير الربع السنوي الثالث في نهاية مارس الماضي، وتعمل الهيئة على تحليل نتائج التقرير، وعلى أساس هذه النتائج سيتم اتخاذ القرار بخصوص امكانية تأجيل فترة التطبيق». واضاف: ان ابواب الهيئة مفتوحة لجميع الجهات، وانها عندما تصدر قواعد جديدة سواء تتعلق بالحوكمة او غيرها فإنها تتواصل مع الجهات المعنية بالتطبيق لترى ما اذا كانت هناك صعوبة في التطبيق».

حماية صغار المساهمين

واستدرك: «هناك شركات متمكنة وكبيرة بعضها اعلن عن تطبيقها مبادئ الحوكمة وليس لديهم أي مشكلة، في حين ان هناك شركات صغيرة وأعداد الموظفين لا يتجاوز 20 مطلوبا منهم متطلبات قد تكون صعبة، لكن في نهاية الامر ان الهيئة تريد من خلال تطبيق معايير حماية صغار مساهمي الشركة التأكد من ان الادارة التنفيذية ومجلس ادارة الشركة يعملون جميعا لمصلحة الشركة وعدم تحقيق أي منفعة خاصة». واشار إلى ان الهيئة تتواصل مع الجهات المعنية بالتنفيذ وفي حال كانت هناك صعوبة في ذلك الأمر، مثلما فعلت سابقا في قرارات اتخذتها لصالح الجهات المعنية.

خصخصة البورصة

وحول ملف خصخصة البورصة قال : «ان وزير التجارة والصناعة وافق على انشاء شركة البورصة، وسيتم خلال فترة قصيرة طرح 50٪ من الشركة في مزاد عام امام الشركات المدرجة في البورصة توزع على 10 شرائح وكل شريحة 5٪ كما جاء في قانون خصخصة البورصة. (يذكر ان 50٪ الأخرى ستخصص للمواطنين بشكل متساو).

إيقاف المضاربين

وبسؤال الجزاف عن توقيف بعض المضاربين في السوق وتأثير ذلك على التداولات، أجاب:«لأول مرة بتاريخ الكويت يوجد قانون يجرم بعض التداولات المشبوهة. وتتم الآلية كالتالي، اذ يقوم سوق الكويت للأوراق المالية بالمراقبة والإشراف على التداولات، وفي حال اكتشافه مخالفة يقوم بالتحقيق فيها وتحويلها للهيئة، واذ تأكدت الاخيرة من اكتمال الجريمة المالية تحولها لنيابة اسواق المال». واضاف: هناك انطباع خاطئ ان الهيئة تعسفت وانها أخذت الكثير من المتداولين بالجملة الى النيابة، وهذا الامر غير صحيح، فمنذ تأسيس الهيئة إلى الآن هناك 387 مخالفة تم رصدها، لكن أكثر من 55٪ منها انتهت بحفظ المخالفة او توجيه تنبيه للمتداول فقط». وتابع: 20٪ أخرى تمت إحالتها إلى النيابة وقامت بالتحفظ على البعض منها بعدما تكونت لها ادلة اضافية بالتحقيق. وهناك 15٪ من المخالفات تم تحويلها الى محكمة أسواق المال ومازالت قيد التحقيق وقد يبرأ المتهم في حال لم يثبت عليه شيء» . وتساءل هنا: اين التعسف في ذلك؟ واعتبر ان ما نشاهده الآن من تحقيقات هي ناتجة عن مخالفات تم رصدها في وقت سابق. وتوقع أنه «خلال 6 اشهر مقبلة صدور أحكام وسوابق قضائية للمخالفين».

أهم القضايا

وقال ان من اهم القضايا التي صدرت من المحكمة هو حكم إلغاء ادراج شركة من السوق، وهو الأمر الذي طمأننا بالإجراءات التي قامت بها الهيئة، حيث اثبت أن حكم الهيئة متوافق تماما مع رأي الهيئة. من ناحية اخرى، قال الجزاف ان الهيئة تسعى لادراج شركات قوية وذات نشاط تشغيلي وإلغاء ادراج الشركات الوهمية او التي ليس لها نشاط تشغيلي، وان الشروط الموضوعة حاليا لادراج الشركات بالسوق تعتبر ضمانا لاستمراريتها، فالبورصة هي وعاء استثماري للمواطنين والمستثمرين عموما، وهؤلاء لديهم مدخرات يريدون استثمارها في الأسهم، لذلك نحن حريصون على ان تكون الشركات الموجودة قادرة على الاستمرارية والحفاظ على هذه المدخرات.

المشرع لم يوفق في بعض مواد قانون الهيئة.. والتعديل يفترض انتهاء المجلس الأول للمفوضين

مرونة عالية طبقناها سابقاً على قرارات للهيئة وسنعمل بالمثل في معايير الحوكمة

شركات كبيرة طبقت الحوكمة بلا مشاكل.. باقٍ الصغار

مزاد قريباً لـ 50٪ من شركة البورصة يطرح للشركات المدرجة

نسعى لجذب شركات قوية وتشغيلية وإلغاء الشركات الوهمية

إلغاء الشركات الوهمية سيساعد المواطنين في استثمار مدخراتهم بشكل آمن

إدراج VIVA قريباً.. بعد تحسن بياناتها

وفي سؤال للجزاف حول سبب تأخر ادراج شركة VIVAرغم انها من الشركات التشغيلية، قال: مثلها مثل العديد من الشركات، تعرضت «VIVA» في بداية عملها إلى خسائر نتيجة تكاليف التشغيل، ولو كان تم ادراجها من اول عام فكان سيطبق عليها قرار رقم 3 وستخرج من السوق، لذلك لم يتم ادراجها».

وتابع: اما الآن، وحسب البيانات المتاحة فبدأت الشركة تحقق ارباحا وبالتالي ادراجها سيكون بأسرع وقت، شريطة ان تكون بياناتها المالية متوافقة مع المعايير التي وضعتها هيئة الأسواق في ذلك الشأن.

البورصة الكويتية.. ناشئة بعد عامين

في سؤال لـ «الأنباء» حول موقع البورصة الكويتية في ظل ارتقاء سوقي دبي وقطر الى الأسواق الناشئة في مؤشر MSCI، توقع الجزاف ان تصنف السوق الكويتية «ناشئة» بعد عامين حيث يحتاج الأمر الى الجهد. وقال: قمنا بوضع دراسات لتقييم السوق الكويتية والجهاز الرقابي ودرسنا بعض المؤشرات التي ستصب في صالح الكويت وعقدنا لقاءات مع مسؤولين لها خبرات في هذا الأمر.

مواصلة تطبيق القانون .. واستحقاق تاريخي للسوق المالي الكويتي

هيئة الأسواق تؤسس شركة البورصة بـ 60 مليون دينار

أبرمت هيئة أسواق المال امس عقد تأسيس شركة بورصة الكويت للأوراق المالية ونظامها الأساسي، حيث قام بالتوقيع على العقد والنظام الأساسي رئيس الهيئة صالح الفلاح، وبحضور نائب الرئيس وأعضاء مجلس المفوضين ولجنة المؤسسين.

وذلك بصفة الهيئة المكلفة بتأسيس الشركة طبقا للمادة (33) من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وقد تحدد رأسمال الشركة المصرح به بمبلغ مقداره 60 مليون دينار بقيمة اسمية للسهم قدرها 100 فلس موزعة على 600 مليون سهم.

ويمثل استكمال هذه الخطوة استحقاقا مهما للهيئة وتاريخيا للسوق المالي الكويتي واستيفاء قانونيا نحو تطبيق قانون الهيئة، ولا شك بأن وراء هذا الاستحقاق جهودا كبيرة استمرت لأكثر من سنتين شارك فيها العاملون في الهيئة ولجنة تأسيس شركة بورصة الكويت للأوراق المالية ومستشاروها كما شاركت فيها لجنة المؤسسين.

رئيس هيئة الأسواق صالح الفلاح أثناء توقيع عقد تأسيس شركة البورصة بحضور المفوضين

«البحرية»: مزاد لبيع 19٪ بـ 7,6 ملايين دينار

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية انه سيتم يوم الأحد 27ـ04ـ2014 عقد مزاد لبيع 43,2 مليون سهم من اسهم شركة المقاولات والخدمات البحرية تمثل 19,8٪ من رأسمال الشركة بسعر ابتدائي 178 فلسا للسهم الواحد أي بقيمة 7,6 ملايين دينار، حيث تم الاتفاق بين كل من:

شركة مجموعة الأوراق المالية ـ حساب عملاء (لصالح العميل شركة بيان للاستثمار) طرف البائع، وشركة مجموعة الأوراق المالية ـ حساب عملاء (لصالح العميل شركة الأعمدة للتجارة العامة والمقاولات) طرف المشتري، علما أن المزاد يخضع للشروط التالية:

أولا: على من يرغب في دخول المزاد ان يودع لدى وسيطه في موعد اقصاه الساعة الـ 10 صباحا من يوم التنفيذ 27ـ04ـ2014 شيكا مصدقا بقيمة 10٪ من الثمن الاجمالي.

ثانيا: يفتح باب المزايدة في تمام الساعة 12:45 ظهرا من يوم التنفيذ بقاعة «عبدالله السديراوي» بالدور الثامن من مبنى سوق الكويت للاوراق المالية وسيرسو المزاد في تمام الساعة 1:00 ظهرا من نفس اليوم على المشتري الابتدائي ما لم يتقدم المشتري الآخر بسعر أعلى.

ثالثا: تراعى الوحدات السعرية المعمول بها بالسوق في المزاد ويجوز لأي من المزايدين المزايدة باكثر من وحدة سعرية.

رابعا: اذا تقدم مشتر آخر بسعر اعلى من السعر الابتدائي ومضى على هذا السعر 5 دقائق دون ان يتقدم مزايد آخر بسعر اعلى يرسو عليه المزاد.

خامسا: الذي يرسو عليه المزاد يودع باقي مبلغ الصفقة والعمولة المستحقة قبل الساعة 11 صباحا من صباح الاثنين 28ـ04ـ2014 في حساب الشركة الكويتية للمقاصة ولا يحق له استرداد المبلغ الذي دفعه اذا لم يقم بسداد ثمن الصفقة كاملة في الوقت والتاريخ المشار إليه.

سادسا: يقتصر حضور المزاد على وسيط البائع ومن يمثل البائع ووسيط المشتري ومن يمثل المشتري ممن استوفوا الشروط الموضحة في هذا الإعلان.

«الدولي»: بيع 4 عقارات

أفاد بنك الكويت الدولي (الدولي) بأن المحكمة أصدرت حكما بجلسة 17 أبريل الجاري ببيع 4 عقارات عن طريق النشر في الصحف اليومية وحددت جلسة 5 يونيو المقبل للإعلان عن البيع كمرحلة أولى.

«الميادين»: دعوى بيع أسهم

ذكرت الشركة الوطنية للميادين (ميادين) أنه بالإشارة إلى محفظة الشركة لدى مجموعة الأوراق المالية، فإن الشركة تفيد بأن المحكمة أصدرت في 17 أبريل الجاري حكمها في الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف والقاضي ببطلان بيع الأسهم بالمحفظة الاستثمارية واعتبار البيع كأن لم يكن وإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة.

«المدن»: بيع 3 عقارات

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية وقف التداول بسهم الشركة العالمية للمدن العقارية (المدن) بناء على طلب الشركة، حيث أفادت بأنها تلقت عرضا لبيع 3 بنايات من العقارات المملوكة للشركة في 20 أبريل الجاري، بقيمة إجمالية للصفقة 3,7 ملايين دينار، وأنه في حال موافقة المجلس على البيع فإنه سيتحقق ربح 315 ألف دينار.

مجلس المفوضين يتعزز بالكفاءات بتعيين العجيل

عين مجلس الوزراء خليفة العجيل مفوضا في هيئة أسواق المال بدلا من المفوض المستقيل باسل الهارون.

والعجيل خريج كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الكويت ويمتلك خبرة عملية في القطاع المالي والشركات ويشغل منصب رئيس مجلس الإدارة في شركة الصفاة تك القابضة ومدير أول لقطاع التداول والوساطة في شركة الاستثمارات الوطنية وهو عضو منتخب في اللجنة الرباعية لشركات صناع سوق البيوع المستقبلية الممثلة لهم أمام سوق الكويت للأوراق المالية منذ عام 2008 حتى الآن، وهو ايضا عضو منتخب من قبل شركات الوساطة في اللجنة التأسيسية لإنشاء اتحاد شركات الوساطة والمنوط بها ايضا متابعة وتمثيل شركات الوساطة كاملة أمام كل من هيئة أسواق المال وإدارة سوق الكويت للأوراق المالية والشركة الكويتية للمقاصة.

وتولى العجيل مجموعة عضويات لمجالس إدارات شركات متنوعة خلال فترة عمله مثل: نائب رئيس مجلس الإدارة الشركة الأولى للاستثمار وعضو مجلس إدارة في بنك سيرة الاستثماري (البحرين) ونائب رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية ـ البريطانية لخدمات التعليم وعضو مجلس إدارة شركة الكون للتكنولوجيا وعضو مجلس إدارة شركة أبوظبي الأولى العقارية وعضو مجلس إدارة في شركة تواصل للخدمات الإلكترونية وعضو مجلس إدارة شركة الدارج للتأمين التكافلي.

المفوض الجديد في هيئة أسواق المال خليفة العجيل

الأرباح تتجاوز مليار دينار

7 مليارات دينار إجمالي أصول «نفط الكويت»

● مجلس الإدارة اعتمد النتائج المالية.. وناقش سياسة الشؤون التجارية

أحمد مغربي

أعلنت شركة نفط الكويت عن تحقيقها أرباحا للسنة المالية الماضية 2014/2013 بلغت 1,127 مليار دينار، علما أن مجلس إدارة الشركة قد اجتمع أمس واعتمد النتائج المالية للسنة المالية التي تنتهي في 31 مارس من كل عام وتم إرسالها إلى مؤسسة البترول الكويتية.

وعلمت «الأنباء» من مصادرها المطلعة أن أجمالي أصول الشركة بنهاية السنة المالية بلغ 7 مليارات دينار، مشيرة إلى أن «نفط الكويت» أنهت أعمالها وأنشطتها للعام المالي بنتائج مقبولة من العام المالي السابق، إذ ان إجمالي الإيرادات من عمليات بيع النفط الخام ارتفعت وذلك بفضل تحسن الأسعار التي شهدتها أسعار النفط خلال العام الماضي وبداية الربع الأول من العام الحالي.

وذكرت المصادر أن مجلس إدارة الشركة ناقش خلال اجتماعه عددا من البنود المدرجة على جدول الأعمال مثل مناقشة اهم الأمور التي تخص الشؤون الإدارية والتقرير السنوي وسياسة الشؤون التجارية بالشركة.

وعلى صعيد تنفيذ استراتيجية 2020 وتطبيقها حتى عام 2030 قالت المصادر ان «نفط الكويت» حافظت على القدرة الإنتاجية المطلوبة من قبل مؤسسة البترول الكويتية وذلك من خلال إنجاز العديد من المشاريع الرأسمالية كحفر آبار جديدة وإعداد شبكات وخطوط تدفق ومرافق سطحية ما نتجت عنه زيادة في قيمة الأصول المملوكة للشركة إلى 7 مليارات دينار خلال السنة المالية 2014/2013، الأمر الذي ساهم في رفع قيمة الاستهلاك السنوي على الأصول الثابتة.

وأشارت إلى أن الشركة عملت على خفض نسبة حرق الغاز إلى 1,20٪ وهي تعتبر نسبة جيدة وغير مسبوقة في تاريخ الشركة، كما أنها ستساهم في الحد من الآثار السلبية على البيئة وللاستفادة في نفس الوقت من الغاز كمصدر للطاقة، بالإضافة إلى أنها مؤشر لارتفاع كفاءة العمليات بالشركة.

وذكرت انه في عام 2007 تم تحويل شركة نفط الكويت من مركز تكلفة إلى مركز ربحية وذلك بناء على مبيعات النفط التي تحسب وتسجل مقابل تكاليف الإنتاج، مضيفة أن مركز الربحية يمتاز بأنه يساعد على الارتقاء بالوعي التجاري لدى موظفي الشركة من منطلق التركيز على قيمة الربحية والقيمة المضافة، وتوفير المعلومات اللازمة للإدارة العليا متمثلة في المساعدين التنفيذيين لرفع مستوى الأداء في المديريات التابعة لهم، وادارة عمليات الشركة على أسس تجارية عالمية.